المحاضرة الاولى

مادة تأريخ العراق الحديث

التمهيد: الاوضاع العامة في العراق 1258–1508

الغزو المغولي للعراق 656 هـ 1258 م:

ينحدر المغول من هضبة منغوليا شمال صحراء جوبي الممتدة في اواسط جنوبي سيبيريا وشمال التبت وغربي منشوريا وشرقي تركستان، وهي قبائل غير متحضرة، كانت كل قبيلة فيها تكون وحدة متماسكة من ناحية الجنس واللغة، وكانت حياتهم بسيطة ويقضون معظم اوقاتهم في المنازعات القبلية، وقد مارس المغول الرعي والصيد فكانوا يتنقلون في ارجاء الهضبة سعيا وراء موطن المياه والكلا، فيهبطون في الشتاء الى سهولها ومناطقها الدافئة حيت تتوفر الظروف المناسبة للرعي، وفي الصيف يستقرون في المرتفعات واعالي الجبال.

كان العالم الاسلامي ابان ظهور المغول مقسماً الى مجموعة من الممالك والدويلات الصغيرة تختلف عن بعضها بين الضعف والقوة سواء من الناحية العسكرية او الاقتصادية. وقد تميزت هذه الممالك والدويلات بالتنازع مع بعضها البعض من اجل السيطرة او التوسع على حساب الاخرى، فضلا عن الصراعات الداخلية التي نشبت على العرش في كثير من الاحيان بين امراء هذه الاسر الحاكمة. فقد استأثرت الاسر الفارسية بمنصب الوزارة في الخلافة العباسية، الامر الذي اظهر خلافا بين العرب والفرس، وما تلى ذلك من احداث ادت الى دخول العناصر التركية الى السلطة في بغداد، وبذلك اصبح يتطلع الى السلطة ثلاثة عناصر هي العرب والفرس والاتراك.

1. ضعف الخلفاء العباسيين وسوء الادارة وتنافس كبار رجال الدولة على السلطة
2. اهمال تقوية الجيش العربي وعدم المحافظة على الامن
3. تأمر الاطراف الخارجية على الدولة العباسية بمساعدة هولاكو والجيش المغولي لاضعافها والسيطرة عليها.
4. ضعف اقتصاد الدولة باهدار المال في امور لاتخدم الدولة واتجاه الخلفاء العباسيين للانشغال بأمور الدنيا وبزوغ الفوارق الطبقية بين افراد المجتمع، كما ساهمت الحروب المتواصلة الى نقص الايدي العاملة، فغدت الكثير من المزارع مهجورة، فضلاً عن الفيضانات التي عصفت في سهول العراق الجنوبية.

5. ضعف العقيدة الاسلامية ظهور عرقيات ومذاهب جديده اضعفت من هيبة الدولة العباسية.
6. انحصار ممتلكات الخلافة العباسية بين عدوين لدودين ممالك اوروبا والصليبيين من جهة والمغول والتتار من جهة اخرى.

بدأ القائد المغولي هولاكو خان سنة 1257 بتجميع قواته من جيوش الإمبراطورية المغولية بغية احتلال بغداد، وعند وصوله لعاصمة الخلافة الإسلامية طلب هولاكو م الخليفة العباسي المستعصم بالله الاستسلام ولكن الخليفة رفض الاستسلام، مما أثار غضب هولاكو فأمر بتدمير العاصمة وهو ما يتفق مع إستراتيجية المغول في تهبيط المقاومة، عبرت قوات المغول نهر دجلة في عام 1258م واوقعت الهزيمة بجيش الخليفة الذي كان يقوده الدويدار مجاهد الدين ايبك في معركة الدجيل. فهرب مع عدد قليل من جنده الى بغداد، كما تفرق باقي الجند الى الحلة والكوفة. اما المغول فقد ساروا الى بغداد وبدأوا بفرض حصار حولها من كل النواحي ، كان هولاكو قد نزل من الجهة الشرقية منها، واصر هولاكو على اقتحام بغداد، وبنى حولها سورا ونصب عليه المجانيق والعرادات والات الحصار، كما سد المغول منافذ الهرب من المدينة من البر أو عن طريق النهر، وهكذا وجد الخليفة نفسه محاصرا من كل الجهات ، فلم يجد بدا من الاستسلام فخرج في 10 شباط 1258م ومعه ثلاثة الاف من اتباعه والائمة والقضاة للقاء هولاكو. ولكن ذلك لم ينقذ المدينة اذ اندفع المغول الى داخلها دون مقاومة تذكر، وقتلوا عدد كبير من سكانها، واشعلوا النار في جامع الخليفة وقبور الخلفاء ، ثم قتلوا الخليفة نفسه واثنين من ابنائه. وظل هولاكو وجنوده يمارسون القتل العام في المدينة ، وقد دمرت بغداد بالكامل، وتراوحت التقديرات إلى أن عدد القتلى ما بين 600000، واكثر ، وبتدخل من زوجة هولاكو النسطورية دوكوز خاتون لم يتعرض أحد للسكان المحليين المسيحيين، إضافة إلى حرق مكتبة بيت الحكمة التي كانت تعتبر أعظم مكتبة علمية وأدبية وفنية في ذلك الوقت، حيث كانت تحتوي على عدد لا يحصى من الكتب القيمة والوثائق الأثرية التي لا تقدر بثمن.

فلم يسلم احد الا من كان في الابار والقنوات مختفياً ولم يستطع هولاكو نفسه البقاء في بغداد فترة طويلة لعفونة وتلوثي الهواء بعد ان وقع الوباء في باقي سكان المدينة الذين سلموا من القتل. ولم يكتفى المغول بالمذابح التي احدثوها في بغداد، بل دمروا ايضا الكتب العربية التي كانت في قصور الخلافة العباسية والقوا بها في نهر دجلة، ثم جمع نصير الدين الطوسي فيما بعد بقية الكتب من العراق ونقلها الى مرصده في المراغة.

المحاضرة الثانية

الولايات العراقية في العهد العثماني:

بغداد:

اهم واكبر ولايات العراق، بل تعد من اهم المدن الخاضعة للسلطان العثماني، ويطلق عليها احيانا كما اشار رحالة ايطالي في منتصف القرن السابع عشر باسم بغداد المقدسة. وكانت المدينة قاعدة مهمة للعمليات العسكرية ضدايران، ولكونها هدفاً مستمراً ! لكل الحملات الايرانية. وباشا بغداد اعلى باشوات العراق رتبة، وغالبا ما يعهد اليه الاشراف على الولايات الاخرى وحمايتها مما قد تتعرض له من خطر. وفيها ثمانية عشر سنجقاً او لواء. وولاية بغداد من النوع الذي يطلق عليه في نظام الادارة العثماني مصطلح (ساليانة) وكانت وارداتها مع سناجقها تعطى بالالتزام (بروجه تخمين) وترسل وارداتها بعد استقطاع مصاريف الولاة والسنجق بكيه وبقية الموظفين واحتياجات الولاية الاخرى الى خزانة الدولة تجت اسم (مال ارساليه). وبمقتضى هذا النظام، كانت الدولة تعهد الى شخص من ذوي النفوذ والثراء بجباية الضرائب المقررة على منطقة معينة مدة زمنية محددة اول الامر. وكان عليه قبل مباشرة عمله ملتزما (مقاطعجي)، ان يدفع مبلغا من المال يعادل ضريبة سنة من الضرائب المقررة على المنطقة التي تسمى (دائرة الالتزام) التي يمارس فيها اختصاصاته، يسدده الى دائرة تعرف باسم ديوان الروزنامة (المسؤول عن تحرير وضبط الحسابات في الدفاتر الرسمية) ليخمل لقب (ملتزم) مع المستندات الرسمية التي توضح منطقة التزامه ومقدار الاموال المقررة عليها. وكان ديوان الروزنامة يصدر في الوقت ذاته (تذاكر ديوانية) الى سكان المنطقة المعينة يحدد فيها اسم الملتزم ومقدار المال الواجب دفعه، وذلك من قبيل الرعاية لمصالح السكان، فلا يطالبهم الملتزم بأكثر مما هو مقرر عليهم. ومع ذلك كان الملتزم يحقق في ظل هذا النظام ارباحاً مادية مختلفة منها حصوله على (الفائض) وهو الفرق بين ما دفعه وحصيلة ما يجبيه فعلاً من السكان في دائرة التزامه. وبالرغم من اشتراط الدولة على الملتزم عدم الحصول على اكثر من النسبة المحددة، الا ان تدهور مؤسساتها شجع الملتزمين على استغلال مناصبهم وجمع ما يزيد على المبالغ القانونية كثيراً، فأساءوا الى الفلاحين واقتصاد الريف اساءة بالغة. وتسلل نظام الالتزام الى مختلف نواحي الدخل الحكومي، فكانت المدن والقرى تمنح بموجبه، كما كان شيخ العشيرة يلتزم بجمع الاموال الاميرية من افراد عشيرته. وقد الغى هذا النظام بموجب مرسوم الاصلاح (خطي كولخانة) الذي صدر في 3 تشرين الثاني 1899م.

وفي شهر كانون الإول من السنة نفسها، صدر قانون تقرر فيه ان يجمع حكام الولايات ابتداء من اول اذار 1840م الضرائب القانونية فقط، وان يتولى جمعها جباة مدنيون يتقاضون رواتبهم من الدولة. الا أن تطبيق ذلك ظل متعثراً، وبقي الالتزام ساري المفعول بالرغم من صدور مرسوم سلطاني اصلاحي اخر في 18 شباط 1856م عرف باسم (خطي همايون) منع فيه الموظفون واعضاء المجالس المحلية من الاشتراك في اي (التزام) كخطوة اولى للقضاء على هذا النظام نهائياً. وقد ظل نظام الالتزام مطبقاً على العراق على الاراضي العشائرية والاميرية، حيث كان يسند الى الشيوخ التزام ديرة عشائرهم وساد هذا الاسلوب طويلاً حتى توقف في اواخر القرن التاسع عشر.

الموصل:

وهي اولى مناطق العراق التي دخلت في حوزة الدولة العثمانية منذ عام 1516، وقسمت الى سناجق في عهد السلطان سليمان القانوني كما توضح ذلك سجلات الدولة العثمانية الخاصة بولاية الموصل. وطبق عليها منذ منتصف القرن السادس عشر نظام الأقطاع الحربي العثماني وبموجبه كان السلطان يمنح ارضاً لأفراد من سلاح الخيالة يستقرون فيها ويشرفون على زراعتها بمساعدة الفلاحين الذين كانوا يتولون زراعتها بصفتهم مستأجرين. وكانت هذه الاراضي تسمى اقطاعات. ويطلق على الفرسان الذين يحصل عليهم الجيش عن طريق الاقطاع الحربي اسم (السباهية الاقطاعية). وهم لا يتقاضون مرتبات نقدية من الحكومة بل يعتمدون على واردات اقطاعاتهم التي يطلق عليها المصطلح التركي (مال مقاتلة)، وفي مقابل ذلك كان على هؤلاء الفرسان ان ينضموا الى الجيش حالما تشتبك الدولة في حرب ومعهم عدد من الاتباع بخيولهم واسلحتهم. وكان عدد هؤلاء الفرسان الاقطاعيين يتناسب مع مساحة الاقطاع ومع الايراد الذي تغله هذه الأرض الإقطاعية التي كانت على ثلاثة انواع رئيسة هي

1. اقطاع بمساحته صغيرة نسبيًا يسمى (تيمار) يغل على صاحبه ايراداً يبلغ ثلاثة الاف اقجة (عملة فضية لا يزيد وزنها على ربع مثقال من الفضة وقيمتها لم تكن مستقرة)، وكان عليه ان يقدم الى الجيش وقت الحرب عدداً من الفرسان يتراوح ما بين اثنين واربعة بخيولهم واسلحتهم.
2. اقطاع اكبر مساحة يسمى (زعامت) يمنحه السلطان الى الفارس الذي اظهر كفاية قتالية، ويغل على صاحبه دخلاً يصل الى مئة الف اقجة، وعليه ان يقدمللجيش وقت الحرب عدداً من الفرسان يتحدد بنسبة فارس واحد عن كلخمسة الاف اقجة. وهذان النوعان (تيمار وزعامت) يخضعان لنظام التفتيش الذي يقوم به (الدفتر داريون).

3. اقطاع اكبر مساحة من النوعين الاولين اسمه (خاص) لا يخضع للتفتيش، ويمنح عادة للولاة الذين يكونون في الخدمة الحكومية، ويتجاوز وارده مائة الف اقجة. وبجانب هذه الاقطاعات الحربية، كانت هناك بعض الاقطاعات التي هي من نوع (خاصه) ملكاً للسلطان ويطلق عليها (خواص همايون) وهي اكبر واهم الاقطاعات. وكل مجموعة من هذه الاقطاعات كانت تشكل وحدة ادارية يطلق عليها (سنجق او لواء) على رأسها (سنجق بك) وهو مسؤول عن ادارة الشؤون المدنية في لوائه، فضلاً عن مهامه العسكرية.

كانت حدود الموصل تتوغل قليلاً في كردستان شرقاً، وفي تكريت جنوباً الا ان تلك الحدود لم تكن واضحة تماماً. وتختلف المصادر حول عدد سناجقها وعلى الارجح كانت ستة سناجق.

البصرة:

لقد كان موقع البصرة منحها خصوصية بالنسبة للدولة العثمانية، نظرا لقيامها بالوظيفة الدفاعية بدلا من السلطة العثمانية، فالبصرة في موقعها على رأس الخليج العربي تحيطها مخاطر انية واخرى دائمة، فمن ناحية الشرق فان لإيران دور مهم في تأجيج الصراع من خلال هجماتهم على المدينة، اما من ناحية الغرب فان متاعبها متأتية من القبائل المتنقلة في الصحراء.

صنفت من ولايات السالیانة، وهناك خلاف تاريخي حول تقسيم البصرة الى وحداتادارية، فبعض المصادر تشير الى ان البصرة لم تقسم على سناجق بسبب تركيبها العشائري، ومع ذلك تشير مصادر اخرى ان البصرة مؤلفة من ثمانية سناجق، وكانت تجبى ضرائبها بالالتزام وعدت وحدة ادارية واحدة يتسلم الوالي المعين لإدارتها راتباً سنوياً على شكل سالیانة في حين ان هناك ما يدل على ان ولاية البصرة قسمت على ثمانية سناجق وغالبيتها عبارة عن قلاع حربية فيها حاميات عسكرية لمواجهة انتفاضات القبائل وتهديدات حكام ايران. ويبدو ان عدد سناجقها ارتفع الى سبعة عشرين سنجقاً في الربع الاخير من القرن السادس عشر. ومن العسير تحديد مواقع السناجق والقلاع كافة بدقة لاندثار الكثير خلال مدة لا تزيد على القرن، بفعل الحروب والكوارث الطبيعية. استمرت البصرة ولاية مستقلة يحكمها وال مثل غيرها من الولايات، الا انها الحقت بولاية بغداد في 1733 حيث اصبح والي بغداد يعين عليها متسلماً ينوب عنه في حكم المدينة. وظل الوضع الاداري في البصرة على هذه الصورة حتى منتصف القرن التاسع عشر حينما صارت ولاية قائمة تحت ادارة (باشا) شبه مستقل وقد ضمت الاراضي الواقعة على شط المعرب والفرات الى السماوة، وعلى دجلة الى العمارة التي ادخلت ضمن حدودها وتشمل الحي وشط الغراف. وقد منح والي البصرة صلاحية الاتصال المباشر مع

الباب العالي، ولكن في الشؤون العسكرية والمالية ظل يتبع والي بغداد. على ان الوضع الاداري للولاية لم يستقر كلياً، فأحيانا تلحق بولاية بغداد ثم تنفصل عنها فيلحق بها او تنتزع منها مناطق تقع بين المدينتين. ولكنها على نحو ما تبقى حتى في حالة انفصالها ولاية مستقلة تابعة لولاية بغداد التي يتمتع واليها بصلاحيات واسعة في ادارتها. فعلى سبيل المثال غدت البصرة عام 1869 لواء تابعاً لولاية بغداد، وفي عام 1875 م رفعت مرتبتها من لواء الى ولاية، وفي عام 1880، انزل درجتها مرة اخرى من ولاية الى متصرفية (لواء) عام 1884، واستمرت حتى الاحتلال البريطاني عام 1914.

المحاضرة الثالثة

المفاوضات العثمانية – الايرانية

وعقد معاهدة زهاب أو معاهدة قصر شيرين الحدودية:

ترك الصدر الاعظم بغداد في 15 اذار 1689م وبالقرب من شهربان استقبل الصدر الاعظم وفدا ايرانيا برئاسة محمد قولي خان، الذي اجتمع مع الصدر الاعظم في 23 نيسان 1699م غير أن هذا الاجتماع لم يؤد إلى نتيجة، فقرر عقد اجتماع اخر في موضع يقال له قزلرباط.

اثار الصدر الاعظم في هذا الاجتماع مشكلة التحشيدات الصفوية في الحدود الشرقية، وسيطرة الصفوين على بعض القلاع التي تشكل مصدر خطر للدولة العثمانية، واخيرا اشار الصدر الاعظم على الوفد الصفوي، انسحاب القوات الصفوية من درتنك ودرنة واعتراف الشاه بتبعية قلعة قارص للدولة العثمانية، كشرط اساسي للدخول في مفاوضات للصلح. رجع الوفد الصفوي لعرض وجهة النظر العثماني على الشاه صفي الصفوي، إلا أن الصدر الاعظم ارسل رسالتين الأولئى إلى رستم خان قائد الحامية الصفوية في درتنك ودرنة، والثانية إلى الشاه صفي طالبا رد جواب الأولى في ثلاثة ايام، والثانية في ستة ايام. وقد تناهت للصدر الاعظم اخبار انسحاب القوات الصفوية من درتنك، فتقدم الجيش العثماني نحو خانقين وفي موضع يقال له زهاو وصل المندوب الصفوي صاروخان في 14 ايار 1639م حاملا موافقة الشاه صفوي على المطاليب العثمانية واستعداد بلاده لإنهاء الخلافات بين الدولتين.

بدأت الجلسات الصفوية – العثمانية الأولى برئاسة صاروخان والعثمانية برئاسة الصدر الأعظم مصطفى باشا، وبعد مناقشات طويلة تم الاتفاق التام بين الطرفين على أنهاء النزاع حول الحدود. بعد تطابق أراء الطرفين حول النقاط المطروحة على بساط البحث، وقع المندوبان على محضر الجلسات في 17 أيار 1699م، وباللغتين التركية والفارسية، ثم جرى التصديق على المعاهدة من قبل الدولتين في السنة نفسها اذ صادق عليها الشاه صفي في 21 أيار 1699 ثم أرسلت للسلطان مراد الرابع فوقعها في 3 حزيران من العام نفسه، واعتبرت المعاهدة نافذة المفعول من تاريخ التوقيع، واستمرت سارية المفعول دون اعتراض من الجانبين لفترة طويلة من الزمن. وقد نصت على تكون بغداد والبصرة والموصل وكردستان الغربية وشهرزور من نصيب الدولة العثمانية، في حين تكون اذربيجان الشرقية وراوندوز وارمينيا الشرقية وبلاد الكرج من نصيب الدولة الصفوية.

إن معاهدة زهاب تعتبر أول معاهدة بين الطرفين بالمعنى الصحيح من حيث اقرار الحدبود وتعريفها بشكل واضح، وتأشيرها المناطق العائدة إلى كل جانب ويجدر بنا أن نشير إلى النقاط التالية التي اتسمت بها هذه المعاهدة:

1. امتازت هذه المعاهدة بانها حددت مناطق الخدود الممتدة من الشمال حتى الجنوب بعكس المعاهدات السابقة التي اقتصرت على تحديد جزء معين من الحدود مثل معاهدات 1555م، 1568م، 1590م، 1613م، وهي معاهدات لم تعط تعريفا واضح للحدود بين الدولتين، وكل ما يستفاد منها، بأنها كانت توفر حالة من الاستقرار والامن في مناطق معينة من الحدود.
2. المعاهدة اخذت بنظر الاعتبار العامل الطبيعي في رسم الحدود بين الدولتين.
3. فرض الجانب العثماني شروطا معينة لعقد الصلح منها هدم بعض القلاع الواقعة على الحدود، وهذا يعني أن العثمانيين كانوا ينطلقون في مفاوضاتهم مع الجانب الصفوي من منطق القوة.
4. إن معاهدة زهاب كغيرها من المعاهدات التي تعقد بين دولتين اسلاميتين يغلب عليها الطابع الديني، وقد وردت في المقدمة الاية الكريمة ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِإِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ وفي الخاتمة وردت الاية الكريمة ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً﴾ وقد اشار الطرفان في الخاتمة إلى انهما سيلتزمان ببنود المعاهدة، وكل من يخالف هذه المعاهدة سيقع عليه اثم عظيم وانه مسؤول امام الله.
5. شطرت هذه المعاهدة بعض العشائر الكردية مثل عشيرة الجاف، إلى شطرين بحيث بقي قسم منهم في الجانب العثماني واخر في الجانب الصفوي فقد بقيت عشيرة ضياء الدين وهاروني، وهما فرعان من الجاف في الجانب العثماني بينما ظلت بيره وزودى من نفس العشيرة في الجانب الايراني وقد اصبحت هذه العشيرة نتيجة لهذا لتقسيم مصدر متاعب لكلتا الدولتين.
6. اهملت هذه المعاهدة الاشارة إلى طبيعة الحدود بين العراق وايران في المناطق الجنوبية، وبوجه خاص منطقة عربستان التي اصبحت فيما بعد من المناطق المتنازع عليها بين الدولتين العثمانية والصفوية.
7. إن معاهدة زهاب اوجدت بعض الهدوء والاستقرار النسبيين على الحدود بين الدولتين استمر حتى بداية القرن الثامن عشر، ولم يكن الباعث على هذا الهدوء والاستقرار رغبة الفريقين الالتزام ببنود المعاهدة نصا وروحا، بل لانشغالهما بمشاكلهما الداخلية وحروبهما في الجهات الأخرى.

8. نصت المعاهدة على دخول (درتنك ودرنة) في حكومة بغداد مع أن هاتين المنطقتين كانتا ضمن ولاية بغداد، وقد فرط العثمانيون بهما عندما تنازلوا عنهما بموجب معاهدة سراو عام 1618م وان اعادتها تصحيح لحالة غير طبيعية على الحدود.
9. لقد فرط العثمانيون بأراضي عراقية عندما تنازلوا عن مهروان (مهربان وتوابعها) للدولة الصفوية، وهذه المنطقة كانت ضمن ولاية شهرزور، وقد اعترفت الدولة الصفوية بتبعيتها للعراق بموجب معاهدة 1590م.

المحاضرة الرابعة الجزء الاول

– الاصلاحات العثمانية اثناء ولاية مدحت باشا لبغداد.

لم تظهر اثار حركة الاصلاح العثماني في العراق بشكل واضح الا في عهد الوالي مدحت باشا الذي تولى حكم العراق بين سنتي 1869 و1872م، كان مدحت باشا من اوائل المصلحين المتنورين الذين كافحوا في انشاء حكم دستوري يحل محل الحكم الاستبدادي القائم آنذاك في الدولة العثمانية. وقبل تعيينه في بغداد كان واليا على ولاية الدانوب في الفترة بين عامي 1860 و1869 وقد وصل بغداد واليا عليها في 30 نيسان عام 1869م. وجاء في الفرمان المتعلق بتعيينه بان بغداد هي من اهم ولايات الامبراطورية العثمانية وان تربتها وموقعها يجعلانها تستحق كل انواع التقدم وعليه فأن اعز رغبة للسلطان هي ان يرى الولاية تحظى بجمع الوسائل المؤدية إلى التطور، وقد اعترف الفرمان انه بدون وجود حاكم فان التقدم المنشود لا يمكن تحقيقه، وان مدحت هو الشخص الذي سيحقق اهداف السلطان، لذلك منح مدحت كلتا السلطتين المدنية والعسكرية في ولاية بغداد. كما زود بصلاحيات واسعة لتنفيذ اصلاحاته في ولايتي الموصل والبصرة، وقد تجلت اجراءاته في ادخالة الاصلاحات الادارية والاقتصادية وخاصة تطبيق قانوني الاراضي والولايات كانت الغاية الرئيسة من وراء تلك الاصلاحات العمل على ربط الولايات العراقية الثلاث بعضها مع البعض الاخر، وتقوية السلطة المركزية عليها. وكان من اهم اصلاحات مدحت باشا هي:

1. نظام الطابو وتوطين العشائر:

كانت سياسة مدحت تجاه مشكلة القبائل تتسم بالحذر والذكاء، فقد اقنع بعض زعماء القبائل بفوائد التجديد، فكان ان وافقوا على انشاء بعض المدن والمرافق الحكومية في اراضيهم، وفي الوقت نفسه عمد إلى معالجة مشكلة ملكية الارض لربطهم بها وتشجيعهم على الاستقرار

والتحول إلى الزراعة، فاخذ يبيع اراضي واسعة من اراضي الحكومة (الاميرية) بأقساط سهلة الدفع لأصحاب الامتيازات القديمة على ان تبقى لهم حرية التصرف (لا الملكية الصرفة)، وللقرويين الذين كروا نهرا أو غرسوا بستانا ولشيوخ القبائل كمقدار يسع القبيلة كلها، ورغم ان النقاط الاساسية في هذا التخطيط كانت مستقاة من قانون الاراضي العثماني، الا ان تطويرات جمة ادخلها مدحت عليه تمشيا مع ظروف العراق وخصائصه الاجتماعية. ولغرض قسجيل العقارات واصدار الوثائق الخاصة بها تم انشاء اول دائرة للطابو (التسجيل العقاري)، كما شكلت لجنة لتسوية الارض اقتصر عملها على منطقة الفرات الاوسط والبصرة. وعلى الرغم مما اعتور المشروع من اخطاء نتيجة لقلة الاداريين النزيهين وانعدام الخرائط والفنيين، فانه كان اول خطوة جدية نحو ارساء قواعد تنظيم الملكية العقارية وتسجيلها في العراق، وهو ما كانت له اثاره البعيدة في تطور المجتمع ابان المرحلة التالية.

2. التنظيم الاداري:

استند مدحت إلى قانون الولايات العثماني الصادر عام1864م لتنظيم إدارة البلاد، فعرف العراق لأول مرة في العصر الحديث تنظيما مخلكما ارتبطت بواسطته انحاء العراق كافة بمراكز ادارية رئيسة هي النواحي، التي ترتبط بدورها بمراكز اعلى هي الاقضية، التي ترتبط بالسناجق (الالوية) التي تشكل تنظيمات اوسع هي الولايات، فأرسى بذلك دعائم الادارة الحديثة الاولى في العراق، ورغم ان تنظيم البلاد جرى على اساس وجود ثلاث ولايات هي: بغداد والموصل والبصرة فان الاجراءات الادارية الجديدة كانت كفيلة بخلق ادارة مركزية منظمة يكون مركزها بغداد وتتولى الاشراف على شؤون القطر بأجمعه. كما تقرر تشكيل مجالس محلية شبه منتخبة في كل وحدة ادارية فكان مجلس الولاية يتألف من الوالي رئيسا وعدد من الاعضاء بعضهم من الاهالي والبعض الاخر من كبار الموظفين التنفيذيين، واوجدت مثل هذه المجالس أيضاً على مستويات الالوية والاقضية والنواحي والقرى وقد بقيت هذه المجالس تمارس اعمالها وخاصة مجلس ولاية بغداد حتى الاحتلال البريطاني (1914–1918) وبانسحاب الموظفين الرسميين منه نتيجة لانهيار الدولة العثمانية اصبح هذا المجلس نواة لما عرف فيما بعد بمحلس الوزراء العراقي، وفي الوقت نفسه تشكلت بموجب القانون مجالس بلدية في كل مدينة ضمت عددا من الموظفين والفنيين والاهالي المنتخبين فكان ذلك اول انشاء لنظام البلديات في تاريخ العراق الحديث.

3. التنظيمات العسكرية:

لاحظ مدحت باشا ان القيام بالإصلاحات المطلوبة من دون حكومة قوية يسندها جيش يعتمد عليه عند اللزوم غير ممكن، ولاحظ ان اكثرية الجيش النظامي ليسوا عراقيين، على الرغم من ان هذا الجيش لم يكن يخلو من المتطوعين المحليين، فان اكثرية افراده كانوا من غير العراقيين، كما كان جميع ضباطه من الاجانب، وهم يودون الرجوع الى اوطانهم، فاراد تبديل العناصر غير العراقية بالعراقيين، ليحس السكان بشعور الولاء نحو الجيش، ليكون بالمستطاع تلافي النقص في عدد الجنود الذين كانوا لا يمكثون الا مدة قصيرة في لعراق ويسارعون بالعودة الى اوطانهم في الاناضول، ولهذا السبب باشر مدحت باشا تطبيق نظام التجنيد الاجباري وقد حالفه النجاح في عدد من المدن العراقية، لكنه باء بالفشل منطقة الفرات الاوسط، إذ رفض افراد العشائر بشدة كل محاولة ترمي إلى جعلهم جنودا جيش الحكومة، وقد نشبت ثورة عرفت باسم ثورة (الدغارة) استمرت مدة شهرين وجهت ضد مشروع التجنيد ونظام الضرائب، ووقعت اثنائها اصطدامات عدة بين العشائر جيش الحكومة وذهب نتيجتها الاف القتلى من الطرفين، ولكنها انتهت بتفوق الجيش، وباعدام عدد من شيوخ العشائر الثائرة، وقد قام مدحت باشا بإجراء عسكري اخر ضد تمرد وغارات عشيرة شمر الجربا، وهذه القبيلة كانت مسيطرة على منطقة الحدود بين سوريا والعراق، وكذلك على الطريق الممتد من تكريت إلى الموصل، ولم يكن باستطاعة قافلة ان تمر بأراضي شمر دون دفع ضريبة معينة إلى شيوخها تسمى (الخوة)، وقد نشب قتال بين شمر وجيش الحكومة انتهى بالقبض على الشيخ عبد الكريم شيخ شمر ومحاكمته واعدامه في الموصل، وقد حل مكانه في مشيخة القبيلة اخوه فرحان الذي تصالح مع الحكومة وصار يتسلم منها راتبا شهريا. أمّا عشيرة المنتفك فقد استطاع مدحت حل مشكلتها دون اللجوء إلى عمليات حربية، إذ شجع شيوخها من ال السعدون على تفويض اراضي عشيرتهم والتزام ضرائب الميري، فارتبط ال.السعدون منذ ذلك الحين بالحكومة وصاروا اداة لتنفيذ سياسة الحكومة في المنتفك. كما طبق مدحت باشا نظام القرعة في اختيار المكلفين بالخدمة العسكرية ولكنه تجنب تطبيقها بين القبائل خشية اثارة شكوكها بنوايا الحكومة مفضلا ان يتم التجنيد بين سكان المدن والفئات المستقرة حولها، ولم يتردد في استخدام القوة في حمل السكان على قبول فكرة التجنيد هذه، وهكذا تأسس نظام التجنيد وفي خلال ثلاث سنوات تضاعف عدد افراد الجيش وصار مؤلفا من: 16 كتيبة مشاة، وكتيبتين من الخيالة، و كتيبة من المدفعية، يبلغ عدد افرادها نحو 12.000 فرد.

اولت الحكومة خدمات الجيش الاخرى عناية خاصة فتم انشاء معمل للنسيج لإنتاج البزات الرسمية للجند، والخيام، ومعمل للطحين بغية تهيئة الخبز لأفراد الجيش. واعدت تكنات للجيش وورش لآلاته، وعدة معامل لصناعة البارود. ولتجهيز هذا الجيش بالضباط ١٠٠ العراقيين تم تأسيس أول مدرسة رشدية عسكرية في بغداد، ليجتازها الطلاب قبل دراستهم في الاعدادية العسكرية، ثم الانتماء الى المدرسة الحربية في اسطنبول، وبهذا مهد السبيل امام العراقيين لتبوء الرتب والمناصب العسكرية العالية في الجيش العثماني. كما الغى تنظيمات باشي بوزوق(1)، واحل محلها الضبطية لحماية الامن الداخلي، ومنح لهم رواتب، ومع مرور الوقت حلت الشرطة والجندرمة محل الضبطية فاصبح جهاز الشرطة مسؤولا عن الامن الداخلي، وعهد الى الجندرمة (الدرك) حفظ الامن في خارج المدن وفي الارياف، وقد زاد عدد المنتسبين الى الشرطة من (800) إلى (2400) من الخيالة و4000. كما وضع خطة عسكرية للدفاع عن العراق ضد تعدیات ایران، وقد حاول مدحت باشا ان يحل مشكلات الحدود مع الحكومة الايرانية، فانتهز فرصة زيارة ناصر الدين شاه للعراق عام 1871، وعرض عليه القضايا التي تثير المشكلات على الحدود، ولكن حكومة الشاه رفضت التعاون في حل تلك المشكلات، لذلك وضع مدحت باشا خطة لمنع الشقاة الايرانيين من الاغارة على القرى والعشائر العراقية، ونهب الاموال، والفتك بالمسالمين وقرر اعداد فوج من المتطوعين المدربين(المغاوير) على ان تدفع اليهم رواتب مجزية، وبناء سلسلة من القلاع والابراج المتقاربة على طول الحدود العراقية–الايرانية من كلعنبر في السليمانية، الى خانقين، وان يكون الاتصال ممكنا بين هذه القلاع، وامداد كل قلعة بين 8–10 من هؤلاء المتطوعين. ثم اراد بناء سلسلة اخرى من القلاع داخل الاراضي العراقية، تضم قواعد اوسع واحكم، وان كانت اقل عددا، وتضم كل قلعة بين 40–50 متطوعا، تدعمهم مجموعة مختارة من الفرسان المدربين، على ان تكون قوات الخط الثاني دائما على اتم استعداد لدعم حامية اية قلعة من الخط الاول عند تعرضه للخطر. ومن اصلاحات مدحت باشا في المجال العسكري انشاءه دار الصناعة البحرية (الترسانة)، وقد قدم الرحالة الامريكي فوك في اثناء زيارته للعراق عام 1874 وصفا لها، اذ يذكر انه زار دار الصناعة البحرية(الترسانة)، ومحل صنع واصلاح المكائن، ومحل المسبك، فوجد هناك ستين رجلا يعملون تحت رئاسة مهندس انكليزي، وكانت جميع المكائن مجلوبة من اوروبا، ولكن العمال جميعهم عراقيون، ويقول فوك ان الملاحظ اعطاه قسما من اعمالهم، فلم يجد في ذلك فرقا بينها وبين تلك القطع المصنوعة في اوروبا. وفي دار الصناعة البحرية شاهد مركبين حديديين، صناعا في كلايد وارسلا قطعا الى العراق، ويجري ضم القطع الى بعضها، والمركبان جاهزان للحركة، يبلغ طول الواحد منهما 110 قدم، وهما مسطحا القعر، ومصفحان بصفائح الفولاذ،

ومجهزان بمكائن قوية، ومن المتوقع ان لا يغطس منهما في الماء سوى قدم واحدة، والمقصود استعمالهما في اعالي الفرات.

المحاضرة الرابعة الجزء الثاني

4. المواصلات:

في ميدان المواصلات اعاد مدحت تشكيل الشركة الحكومية المسماة (الادارةالعثمانية النهرية) واصلح بواخرها القديمة، ثم شرع بشراء بواخر جديدة ذات حمولات كبيرة كما انه اسس لهذا الغرض محطات الوقود في مسقط وعدن وبندر عباس وبوشهر وبعد هذا صارت البواخر العثمانية تتحرك بين آونة واخرى بين البصرة واسطنبول عبر قناة السويس التي افتتحت عام 1869م، وفي خلال ولاية مدحت باشا صار عدد البواخر التابعة للإدارة العثمانية ثماني، اربع منها تبحر بين البصرة واسطنبول، والاربع الاخرى تستخدم للملاحة النهرية في دجلة والفرات وشط العرب. أمّا المشروع الثاني الذي انشاه مدحت في حقل المواصلات فهو ترامواي بغداد الكاظمية وقد شجع بهذا الخصوص الموسرين من اهالي بغداد للتعاون مع الحكومة وتأسيس شركة مساهمة وفي غضون عام انتهى العمل في سكة الترام ووصلت العربات اللازمة من انكلترا ثم افتتح المشروع عام 1871م. وكانت الكلفة النهائية للترامواي 24 الف ليرة تركية دفع منها 18 الف ليزة من راس مال الشركة المساهمة المال المتبقي فقد تم دفعه من ارباح الشركة التي بلغت 20 بالمئة في العام.

5. النظام القضائي:

على الصعيد القضائي تم الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية وانشئ ديوان التمييز للنظر في الدعاوى القانونية المستأنفة.

6. التعليم والحركة الثقافية والعمرانية:

في عهد مدحت باشا دخل التعليم الرسمي الحديث إلى العراق، وانشأت اولى المدارس الحديثة وفي مقدمتها المدرسة الرشدية الملكية (المدنية) ومدة الدراسة فيها اربع سنوات بعد الابتدائية، بالإضافة إلى ذلك انشأ مدرسة الصناعة ومدة الدراسة فيها اربع سنوات بعد الابتدائية يتلقى الطلبة في اثنائها دروسا تثقيفية عامة، ويتخصصون في احدى المهن: كالتجارة والخياطة والحدادة والطباعة، ويتلقى الطلبة في المدارس الحديثة مواضيع عديدة ابرزها اللغة التركية

واللغة الفرنسية، والتاريخ، والجغرافية والجبر والفيزياء، والدين والرسم. كما تم انشاء مدرسة الصناعة للأولاد الايتام، وكان فيها 80 غلاما عام 1874 تتراوح اعمارهم بين 10–15 عاما، وكانوا يرتدون ملابس رمادية انيقة، وكان قسم من هؤلاء الاولاد يعملون على مناسج يدوية فيخرجون نسيجا من الحرير والقطن، وكان هناك اخرون يخيطون ثيابا، وكانت مصنوعاتهم جيدة. وكان الاولاد يتعلمون فضلا عن الحرف مبادئ الهندسة، وكان بعض المعلمين من خريجي المدرسة ذاتها، وتستخدم في التعليم السبورة من اجل رسم الاشكال، وفي المدرسة غرفة للطعام، واماكن للنوم، ومستشفى، وفيها الاردية النظيفة البيضاء.

ان اهتمام مدحت باشا بنشر التعليم في العراق انعكس من خلال تزايد النسبة المئوية للمتعلمين ففي عام 1850م لم تكن نسبتهم تزيد عن نصف في المائة من سكان المدن في حين اصبحت نسبتهم عام 1900م تتراوح بين الخمسة والعشرة بالمائة.

لقد كان مدحت باشا في طليعة الولاة العثمانيين الذين اهتموا بأمور الطباعة، والصحافة فقد اسس مطبعة حكومية باسم مطبعة الولاية واصدر جريدة رسمية باسم الزوراء في 15 حزيران عام 1869م وهي اول جريدة ظهرت في العراق. وكانت الزوراء تصدر مرتين في الاسبوع باللغتين العربية والتركية وقد استمر صدورها حتى الاحتلال البريطاني لبغداد سنة 1917م. أمّا محتوياتها فقد كانت تتضمن البيانات الحكومية والاخبار المحلية والانباء العالمية ونصوص القوانين العثمانية وكذلك المقالات السياسية والادبية وحقلا لرسائل القراء وإنتقاداتهم.

7. الحركة العمرانية:

في عهد مدحت باشا تم بناء مدينتي الناصرية 1870 والرمادي 1872، ومن اعماله بناء المستشفيات، وقد شاهد فوك المستشفى العسكري، وكانت بناياته واسعة ولطيفة، وقد كان فيها 180 مريضا، كلهم جنود. وكانت سقوف الغرف عالية، والتهوية فيها جيدة، والملابس نظيفة، وكانت جميع الترتيبات فيه مماثلة لأي مستشفى اوروبي من نوعه، كما كان في المستشفى صيدلية، وحمامات، وكان مدير المستشفى تركيا درس في الاستانة وكان يتقن الفرنسية. فضلان ذلك شيد مدحت باشا دور حديثة للْحكومة ومزرعة نموذجية وارسل المهندسين لتنظيم الري. واهتم بردم الكثير من المستنقعات وتحويلها إلى اراض صالحة للزارعة، وشجع على زراعة محاصيل جديدة وابدى التسهيلات اللازمة لزراعتها، واظهر اهتماما بإصلاح نظم الضرائب الزراعية، واسس مصنعا للحدادة ومعملا لتقشير الرز ببغداد، وكان من بين المنشات الصناعية الاخرى التي اسسها مصفاة للنفط في بعقوبة، ومعملا لإصلاح السفن في البصرة، واقام متنزها عاما في بغداد وشجع العراقيين على ارتياده للراحة.

لقد انتهت ولاية مدحت باشا في العراق بتقديم استقالته من منصبه احتجاجا على قرار اصدره الصدر الاعظم محمود نديم باشا بخصم مبلغ كبير من مصروفات ولاية بغداد وتحويله للعاصمة. وقد قبلت استقالته وغادر بغداد في 27 ايار 1872.

لقد بذل مدحت باشا جهودا كبيرة لتحديث العراق، وقد نجحت جهوده في تحقيق تقدم شمل في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما دفع الكثير من. المؤرخين إلى وصفه بأبي الاصلاح. لكن ذلك لم يحل من جهة اخرى دون اخفاق قسم من أصلاحاته أو عدم توفر الفرصة او الاموال الكافية لإنجازها، ومن ذلك اخفاق بعض مشاريع الري واصلاح الانهار وعلاوة على ذلك فقد حفلت سجلات الطابو والتي سجلت فيها الاراضي المفوضة للملاكين الجدد بأخطاء وغموض كبيرين.

المحاضرة الخامسة الجزء الاول

– الصراع الصفوي – العثماني على العراق:

ان الحالة السياسية في العراق اثناء الاحتلال العثماني الاول 1594م كانت غير مستقرة، اذ تميزت بكثرة الثورات والتمردات التي كان بعضها تُغذى من لدن الدولة الصفوية، وقد تعاقب على حكم بغداد ولاة كان لا يهمهم الاصلاح سوى اشباع رغباتهم المادية عن طريق فرض ضرائب جائرة واستعمال القسوة في جبايتها. وكان البعض منهم لا يقف عند حد اشباع رغبته المادية بل يعمد الى الانفراد بحكم الولاية في اطار التبعية الاسمية للسلطان العثماني. ان الاحتلال العثماني للعراق لم يقض نهائيا على الصراع الصفوي–العثماني، وظل الجانبان يتنافسان من اجل السيطرة النهائية على هذا البلد، واضحى الصراع بينهما ظاهرة سائدة فى القرن السادس عشوراذ سرعان ما اندلعت الحرب مجددا بين الدولتين عام 1548–1549، ثم استؤنفت عام 1553–2555، والتي انتهت بعقد معاهدة اماسيا في : 29 ايار 1555 التي انهت الحرب بين الدولتين، وفيما يخص العراق منها انها اكدت تبعية العراق للدولة العثمانية، كما تم الاتفاق على تخطيط حدود ولاية شهرزو، منعا لوقوع حوادث معكرة لصفو السلام بين الطرفين، كما تعهد العثمانيون بتحقيق امن وسلامة الحجاج الايرانيين. ولكن في الواقَع كانت معاهدة اماسيا تمثل سلاما هشابين الدولتين نظرا لكثرة المسائل التي يمكن التنازع عليها والتي يمكن لأي من الطرفين ان يتذرع بها واهمها:

1. النزاع بين عشائر الحدود وامرائها ولاسيما في منطقة كردستان التي كانت تحكمها العشائر المحلية والتي تتمتع بشبه استقلال عن الدولة، وكثيرا ما تنازع امراء العشائر ولجأوا الى الجانب الايراني أو بالعكس.

2. هجوم عشائر البدو على القوافل سواء التجارية منها أو قوافل الحج.

والحقيقة ان صلح أماسيا تعرض لأول اختبار حقيقي، عندما اندلع نزاع اسري بين ولدي السلطان سليمان القانوني بايزيد وسليم عام 1560 وقد ساند السلطان سليم، مما دفع بايزيد الى الالتجاء للبلاط الصفوي مع جنده البالغ عددهم عشرة الاف واربعة من ابنائه. وقد استغل الشاه طهماسب الاول الصراع بين الاخوة من اجل الضغط على الدولة العثمانية لتعديل بنود معاهدة اماسيا. وقد دخل العثمانيون في مفاوضات مع الشاه لتسوية الامر استغرقت عامين، وارسل خلالها السلطان مبعوثيه علي باشا حاكم مرعش وحسن اغا جاشني كرباجي مه هدية الى قزوين تحت عنوان المحافظة على معاهدة اماسيا وتجنب وقوع حرب بين الجانبين. فرد الشاه بسفارة تحمل كتابا يتضمن طلبا بحكومة بغداد مقابل ذلك، لكن السلطان رفض طلبه. فارسل سفارة ثانية حملها رسالة طلب فيها ان توضع النجف وكربلاء تحت ادارة اولاده، فرفض السلطان ايضا طلبه هذا. وفي عام 1562 انتهت الازمة بين الدولتين عن طريق اجراء تعديلات طفيفة على معاهدة اماسيا. استمرت حالة الصراع الصفوي–العثماني قائمة بعد وفاة كل من السلطان سليمان القانوني والشاه طهماسب الاول وقد استغل كلا من الطرفين المشاكل الداخلية التي تنتاب الدولة الاخرى للتدخل في شؤونها أو التوسع على حسابها. وفي عام 1580 تمكن الصفويون من تحقيق نصر اخر على العثمانيين بالقرب من بغداد. ثم عقدت معاهدة اسطنبول الاولى أو معاهدة فرهاد باشا بين الدولتين في 21 اذار 1590 لتسوية المشاكل الحدودية بينهما. ولكن الدولة العثمانية في مطلع القرن السابع عشر اصابها الضعف، فقد اصيب البلاط العثماني والدوائر الحاكمة في الدولة بفساد شديد، وقد حكم الدولة العثمانية عدد من السلاطين لم يكن احدهم على مستوى يؤهله لان يمارس الحكم الا بوساطة وزراء كانوا احيانا مثالا للفساد. وبالمقارنة مع مرحلة القرن السادس عشر المجيدة فان الفترة الممتدة على مدار القرن السابع عشر اتخذ مظهرا اقل روعة، على الرغم من ظهور عدد من الشخصيات القيادية عملت على صون هيبة الدولة. وكانت الانتكاسات التي لحقت بالعثمانيين، في اواخر القرن السادس عشر واوائل القرن السابع عشر، في المجر والبلقان والكرج واذربيجان، وحركات التمرد التي نشبت في الاناضول، ولاسيما الثورة التي قام بها اصحاب الطريقة الجلالية الذين سيطروا على بعض الاقاليم الشرقية في اذربيجان، وتلقوا مساعدة من الشاه عباس الكبير(1588–1629)؛ كل ذلك كان بمثابة شواهد واضحة على ما اصاب الدولة العثمانية من ضعف، فضلا عن ذلك الانتصار الكبير للبحرية الاوروبية على البحرية العثمانية في معركة ليبانت عام 1571. ولم تكن اوضاع العراق الداخلية بأفضل حالا من السلطنة نفسها، فضعف الادارة والفساد كانا مسيطران عليه، فضلا عن التهديدات الايرانية والتمردات العسكرية، ففي عام 1604 هاجمت قوة صفوية العراق

بقيادة علاء وردي خان وزير الشاه عباس الكبير، وقد اسر 300 جندي في احدى المعارك الصغيرة بالقرب من اسوار بغداد مما ادى الى نشر الذعر في داخلها، ولكن القوة الصفوية انسحبت بسرعة خاطفة، بعد ان ترك علاء وردي خان امتعته وراءه، من غير معرفة سبب هذا الانسحاب. ثم حوصرت المدينة حصارا جزئيا في العام التالي. وفي عام 1605 اندلعت حركة تمرد قادها القائد الانكشاري محمد بلوك باش بن احمد الطويل، الذي نجح في السيطرة على بغداد، وعبثا حاولت القوات العثمانية التي ارسلها السلطان احمد الاول(1603–1617)، بقيادة نصوح باشا والي ديار بكر ان تفعل شيئا اذ هزم بسبب خيانة الجند المرتزقة. وقد استتب الامر لمحمد بلوك، لكنه اغتيل فجأة عام 1607 من قبل كاتب ديوانه، ونصب اخاه مضطفى بيك مكانه. لذا عملت الحكومة العثمانية على القضاء على الانقلابيين، اذ ارسل محمود باشا بغية اقصاء مصطفى بيك، ومن ثم يتولى باشوية بغداد، وبلغ الموصل، ودخل في مفاوضات سرية انتهت بتوليه باشوية بغداد في حين نصب ابن الظويل واليا على الحلة عام 1608.

ويبدو ان الصفويين لم يكونوا غافلين عن تلك الاوضاع السيئة التي تمر بها الدولة العثمانية لذا وسرعان ما اندلعت الحرب مجددا بين الدولتين، انتهت بعقد معاهدة اسطنبول الثانية في 20 تشرين الثاني 1612 نصت على اعتماد الحدود التي كانت تفصل بين الدولتين في عهد السلطان سليمان القانوني وفيما يخص العراق منها هو:

1. تتعهد الدولة العثمانية بعدم منع المسافرين الايرانيين من المرور بأراضيها، وتسمح لهم بسلوك طريق بغداد–البصرة.
2. لقد اكدت المعاهدة تبعية منطقة شهرزور الواقعة بين اربيل وهمدان للدولةالعثمانية، في حين تعهد الشاه بعدم حماية حاكمها هلو خان، وهذا يعني انالدولة العثمانية ارادت ان ترفع يد الصفويين عن هذه الولاية نظراً لأهميتها السياسية والاقتصادية.

ورغم المعاهدة المعقودة بين الطرفين الا ان ذلك لم يمنع الطرفين من استئنافالحرب، اذ هاجمت القوات العثمانية الاراضي الايرانية عام 1615، اما الصفويين فقدهاجموا العراق عام 1616 ونهبت قوات صفوية مدينة مندلي، غير ان باشا بغداد استعادهابشدة وسرعة. وسرعان ما تم توقيع معاهدة جديدة بين الدولتين عرفت بمعاهدة سرابفي 29 ابلول 1618 التي اكدت بنود معاهدتي اماسيا واسطنبول الثانية.

بدت العلاقات بين الدولتين الصفوية والعثمانية اثر اتفاقية سراب وكأنها تسير نحو الاحسن، لكن الشاه الذي يبدو انه لم يكن راضيا تماما على هذه المعاهدة، ظل يتحين الفرص للانقضاض على الدولة العثمانية، وسرعان ما سنحت له الفرصة لتنفيذ سياسته. فقد سعى الشاه الى اضعاف الدولة العثمانية من خلال فرض حصار اقتصادي عليها ضمن مشروع اتفق على تنفيذه مع انكلترا، ويقضي بضرب البرتغاليين في هرمز وطردهم من الخليج العربي، وقد تم ذلك عام 1623، فسيطر الشاه على هرمز واخذ يصدر الحرير منه الى اوروبا، على سفن تابعة ،لشركة الهند الشرقية الانكليزية، مما حرم الدولة العثمانية من الاستفادة من ضريبة المرور (الترانزيت). وصادف ذلك اضطراب الاوضاع داخل الدولة العثمانية، فقد حدثت اضطرابات داخلية انتهت باغتيال السلطان عثمان الثاني، واعادة تنصيب السلطان مصطفى الاول مرة اخرى عام 1623. ولكن كانت الفرصة السانحة للشاه عباس الكبير لاستعادة العراق عندما حدث تمرد بكر صوباشي.

لقد كان بكر صوباشي احد قواد الانكشارية في بغداد والذي كان تحت امرته عدد مكبير من السكبانية وهم من فرق المشاة المحلية من رماة البنادق، فضلا عن 1000 من العزب، وهم من فرق المشاة غير النظامية التي تتقدم الجيش العثماني اثناء الهجوم، كما كان تحت امرته 4000 من الانكشارية، وقيل ان عدد القوات التي كانت تأتمر بأمره بلغت 12000 رجل. وقد كان الصوباشي هو الحاكم الحقيقي بينما لم يكن ليوسف باشا والي بغداد من السلطة الا الاسم وقد بدأ نفوذ كر صوباشي بالتزايد منذ 1619. وقد ادى طغيان نفوذ بكر الصوباشي الى نقمة كبار الانكشارية عليه، والذين كانوا ينتظرون الفرصة السانحة للتخلص منه، ووجدوا تلك الفرصة عام 1621 عندما خرج بكر الصوباشي على رأس ثلة من اتباعه الى منطقة الفرات الاوسط، بعد ان اناب ابنه محمد اغا بلوك بدلاً عنه في بغداد. لقد تضاربت اراء المؤرخين حول سبب توجه بكر الصوباشي الى منطقة الفرات الاوسط فالبعض يعتقد انه توجه الى الحلة لجباية الضرائب من الفلاحين الذين امتنعوا عن دفعها الى السباهية. في حين يرى فريق اخر من المؤرخين انه خاض صراعاً عنيفاً مع بعض كبار // الانكشارية الذين لجأوا الى السماوة فأخذوا يحرضون الفلاحين في التمرد على السباهية. واي كان السبب فقد ادى ببكر صوباشي الى ان يخرج بجيش قوامه خمسة الاف من الانكشارية. فوجد المعارضون لبكر صوباشي ان غياب خصمهم خير فرصة لهم للإطاحة به او ابعاده عن بغداد، وكان على رأس هؤلاء محمد إغا قنبر الذي اجتمع مع كبار الانكشارية واشراف المدينة ووضح لهم نوايا الصوباشي وانفراده بالسلطة ثم اعلن عن عزمه على التخلص منه ولكن انباء المؤامرة وصلت الى مسامع بكر صوباشي فاسرع في العودة الى بغداد واول عمل قام به ان فوض حصاراً شديداً على القلعة، وامر

بقصفها من جميع الجوانب وقتل اثناء الحصار والي بغداد يوسف باشا، اذ اصابه برصاص عندما كان يصدر اوامره العسكرية الى المدافعين عن القلعة التي اخذت تعاني نقصاً في الذخيرة والعتاد.

المحاضرة الخامسة الجزء الثاني

احمد حافظ متوجها نحو بغداد فخيم في شمال المدينة قرب الاعظمية. وقد حاول حافظ احمد باشا ان يستدرج بكر صوباشي الى الاجتماع معه غير انه رفض ذلك وبشدة واسمع الصدر الأعظم كلمات مهينة مؤكداً له انه سيبذل كل ما في وسعه للحفاظ بولايته. اخذ صوباشي منذ اليوم الاول للحصار يبأغت الجيش العثماني ليلاً ويلحق به خسائر فادحة حتى استطاع ذات مرة ان يفرق شمل الجيش العثماني الذي تراجعت بعض قطعاته الى ديالى. فجمع حافظ باشا جيشه المشتت وقرر القيام بهجوم عام على المدينة بعد ان قطع جميع الطرق الموصلة اليها بهدف فرض حصار اقتصادي شديد على المدينة، واذا كان الهجوم لم يتم فأن اثار الحصار بدت واضحة في المدينة التي بدت تعاني المجاعة القاتلة. واصبح هلاك المحاصرىن في بغداد قاب قوسين او ادنى، مما حدا بالتمرد صوباشي ان يبعث الى شاه ايران عباس الكبير بواسطة حاكم لورستان حسين خان مفاتيح بغداد. وفي الواقع ان الشاه كان يراقب التطورات العسكرية في بغداد عن كثب قبل اتصال بكر صوباشي. اذا كانت الاستعدادات قد اتخذت قبل فترة، فالحدود الشرقية كانت تشهد كل يوم اصطفاف مزيد من القوات الفارسية فجاء طلب صوباشي بمثابة فرصة ذهبية لعباس الكبير الذي ارسل جيشا من 30000 رجل بقيادة صفي قلي خان حاكم همدان. عقد حافظ باشا اجتماعاً حربياً بعد ان تأكد له اتصال صوباشي مع الشاه واحتمال قيام بكر بسك النقود باسم الشاه، وعندما كانت المناقشات مستمرة حول كيفية حل هذه المشكلة. جاء رسول من القائد الصفوي قرجغاي خان الى حافظ باشا زاعماً ان بغداد اصبحت فارسية فرد حافظ باشا على الرسول بان هذه الارض ليست بفارسية، وان العثمانيين يقومون بتأديب ثائر من الثوار. فعاد الرسول مردداً كلمات التهديد بينما اصبح الهم الاول لحافظ احمد باشا بعد رجوع الرسول الفارسي؛ هو اقناع بكر ضوباشي للعدول عن رأيه قبل فوات الاوان، فعرض عليه باشوية الرقة وعلى ابنه حكم سنجق الحلة، الا ان هذا العرض رفض بشدة من قبل بكر صوباشي. فاستمرى الحصار على بغداد. غير ان حافظ باشا قرر في الاخير الخضوع للأمر الواقع وذلك بمنح حكم ولاية بغداد الى بكر صوباشي. لقد كان قرار حافظ باشا بتوجيه الايالة

الى بكر صوباشي قراراً صائباً كما كانت محاولة اخيرة لعدم التفريط بالمدينة اذ ليس بإمكانه الاستمرار في الحصار خاصة وان القوات الفارسية بدأت تقترب رويداً رويداً من بغداد، كما ان طلباته العسكرية لم تنل اهتمام المسؤولين في الباب العالي بسبب وصول علي كمانكش الى الصدارة العظمى والذي كان من اشد اعداء حافظ باشا. فبقاء بغداد بيد ثائر على السلطان افضل بكثير من ان تكون ولاية فارسية . انسحب حافظ احمد باشا الى الموصل ومنها الى ديار بكر اما بكر صوباشي الذي ظن ان كل شيء اصبح على ما يرام بعد منحه الولاية، فقد استقبل وفداً من الشاه يطلب تسليم المدينة للشاه غير ان صوباشي رد بكل رقة على الرسول واعلن انه مستعد لتحمل نفقات الحملة الايرانية ولكن ليس من الممكن تسليم بغداد. لذا فقد دهش الرسول من كلام صوباشي وهذا التحول العجيب في موقفه فعاد الى الشاه مردداً كلمات التهديد والوعيد. واخبر الشاء الذي كان قد وصل لتوه الى اطراف بغداد في صيف 1623. فرض الجيش الصفوي حصاراً قاسياً على بغداد، وقيل ان الشاه عباس عرض على صوباشي باشوية بغداد مقابل اعلان تبعيته الاسمية للدولة الصفوية غير ان صوباشي قد رفض ذلك بشدة واعلن عن عزمه الدفاع عن بغداد حتى الرمق الاخير كما ارسل رسائل الى الباب العالي والى حافظ باشا طالب فيها امداده بمعونات عسكرية للوقوف بوجه الهجوم الصفوي، غير ان هذه الرسائل لم تلق اذناً صاغية من لدن المسؤولين في الباب العالي. استمر الحصار الصفوي نحو ثلاثة اشهر، عانى اهل بغداد خلاله الامرين من جراء القحط الشديد والغلاء الفاحش حتى اكلوا الميتة ولحوم الدواب والكلاب، ولم يكن من المستغرب من هذا الوضع المزري أن يتسلل الى معسكر الشاه كل ليلة اتباع الصوباشي لينجو بأنفسهم من مخالب الموت المحتم. وقد تضاربت اراء المؤرخين حول دخول القوات الصفوية الى داخل بغداد، فالبعض يرى ان بكر صوباشي عجز عن مقاومة قوات الشاه فأرسل احد اتباعه يرجوه ايقاف القتال ويعرض عليه التسليم، في حين يرى مؤرخون اخرون ان محمد بن بكر صوباشي لما رأى اشتداد المجاعة اتصل بالشاه عباس وطلب منه الامان لقاء تسلم القلعة له خطيرة كما ذكرنا سابقا. بغداد اصبحت في قبضة الصفويين سنة 1628م بعد حادثة بكر صوباشي التي ادت إلى نتائج وهكذا نرى أن الدولة العثمانية كانت تعاني من مشاكل داخلية وخارجية عند اعتلاء السلطان مراد الرابع العرش، غير أن السلطان مراد الذي اشتهر بانه اخر السلاطين العظام الذي تمكن من اعادة الحيوية والنشاط إلى جسم الدولة العثمانية لم يترك بقاء هذه الاوضاع على ما كانت عليه، بل اتخذ سلسلة من الاجراءات في مواجهة القوى المناهضة للدولة العثمانية، والقضاء على المعارضة الداخلية المتمثلة بالانكشارية.

المحاضرة السادسة

- حركة الاصلاحات والتنظيمات العثمانية:

تزامن استرجاع بغداد من ايدي الولاة المماليك واخضاعها للحكم المباشر للعاصمة اسطنبول قيام السلطان محمود الثاني (1808–1839) بحركة اصلاحات واسعة، كان استرجاع بغداد احد مظاهرها، تلك الاصلاحات التي كونت اساسا لما عرف بـــ(عهد التنظيمات) الذي بدأ بإعلان خلفه عبد المجيد (1839–1861) للمرسوم الاصلاحي (خط شريف كولخانة) في عام 1889 وقد امتدت التنظيمات، التي شرعت خلالها الدولة جميع قوانينها وانظمتها تقريبا بالاعتماد على النظم والقوانين الاوربية، لتستغرق سنوات حكم السلطانين عبد المجيد، وعبد العزيز (1861–1876) ويمكن القول ان الدولة العثمانية قد تحولت في نهاية عهد التنظيمات من دولة تعيش وضع القرون الوسطى إلى دولة حديثة لها دستور وقوانين وانظمة تسير على هديها.

على ان الاصلاحات التي بدأها السلطان محمود الثاني في النصف الثاني من سنوات حكمه واستمرت طوال سني عهد التنظيمات قد تسريت شيئاً فشيئا إلى جميع ايالات الدولة، ومن بينها ايالة بغداد ووجدت مجموعة القوانين والانظمة التي افرزتها التنظيمات العثمانية طوال العقود :الثلاثة التي اعقبت صدور خط شريف كولخانة طريقها للتطبيق في هذه الايالة، وفي بقية الايالات أيضاً ولكن بدرجات متفاوتة. لذلك كان لابد لدراسة اوضاع الادارة العثمانية في بغداد من الوقوف على تلك الاصلاحات التي كانت تجرى في عاصمة الدولة، والتي عرفت في عصر السلطان عبد المجيد بالتنظيمات والاطلاع على مدى انعكاسها على ايالة بغداد، لما لحركة الاصلاح هذه، والقوانين والتشريعات التي صدرت ابانها، من اثر بالغ في سير الادارة الحكومية في الايالة، واجهزتها وتشكيلاتها، ليس قبل عام 1869 فحسب بل في كل سنوات الحكم العثماني التي اعقبته.

ان اسم التنظيمات قد اطلق على حركة الاصلاح التي قامت في الدولة العثمانية منذ صدور خط شريف كولخانة في عام 1889 وحتى اعلان الدستور العثماني، الذي عرف بـــ(القانون الاساسي) في عام 1876، وقد اقترن اسم التنظيمات بمرسومين سلطانيين اصلاحيين، كان اولهما خط شريف كولخانة وثانيهما خظ شريف همايون الصادر في عام 1856 وقد صدر كلاهما في عهد السلطان عبد المجيد.

كانت حركة الاصلاح في واقع الحال اسبق زمنا من التنظيمات وترجع في بداياتها إلى اوائل النصف الثاني من القرن الثامن عشر واتجهت قبل عهد التنظيمات إلى التركيز على اصلاح الجيش فقد عرف السلطان مصطفى الثالث (1757–1774) باهتماماته بإصلاح الجيش والمالية وكان من الطبيعي، فيما يبدو ان تتجه ايدي الاصلاح إلى الجيش اولا نظرا لما يحتله من مكانة متقدمة في دولة قامت وتوسعت وارست دعائم كيانها عن طريق الحروب وفي ساحات القتال كما ان تقدم الجيوش الاوروبية على الجيش العثماني تسليحا وتنظيما كان من اسباب هزائم العثمانيين المتكررة، مما نبه سلاطين الدولة إلى ضرورة الاهتمام بأمر الجيش واصلاح احواله. وقد سارت حركة الاصلاح في عهد السلطان عبد الحميد الاول (1789–1774) الذي خلف مصطفى الثالث، سيرا وئيدا الا انها انتعشت ابان حكم السلطان سليم الثالث (1789–1807) الذي لم تقتصر اصلاحاته على الامور العسكرية التي كانت مخور اهتمام اسلافه من السلاطين، بل امتدت تلشمل مالية الدولة ونظمها الادارية، وان كان امر اصلاح الجيش وادخال النظم الاوربية الحديثة اليه قد تقدم على غيره من الاعمال وحظي من هذا السلطان بمزيد من الرعاية مما كلفه عرشه وحياته ثمنا لذلك بما سبب له من نقمة الانكشارية والمتزمتين من رجال الدولة كما ان اضطرابات الاستانة، التي حدثت عام 1808 والتي كان الانكشارية ابرز ادوات تأجيجها قد ادت إلى ان يلاقي السلطان مصطفى الرابع (1807–1808) المصير نفسه الذي ال اليه سلفه سليم الثالث.

ان نقمة الانكشارية على السلطان سليم الثالث واقدامهم على خلعه ثم قتله لم تكن فيما يبدو، الا بسبب تلك النظم الحديثة التي ادخلها هذا السلطان إلى الجيش، وتشكيله لفرق من الجند اسماها (نظامي جديد) وهذا ما اضر بطبيعة الحال بالامتيازات التي كان يتمتع بها الانكشارية، تلك القوة التي كانت تعول عليها الدولة في حروبها، واعتمدت عليها اعتمادا كليا في توسعها وبسط نفوذها الا ان الفساد كان قد دب شيئا فشيئا إلى الانكشارية واصبحوا مصدر قلق وارباك للسلاطين وعقبة في وجه كل اصلاح وتجديد للجيش ولأنظمة الدولة. وقد انتكست حركة الاصلاح بطبيعة الحال بموت سليم الثالث الا ان السلطان محمود الثاني (1808–1889) استطاع ان يمسك بزمام الامور ويستأنف الاصلاحات العسكرية، فشكل في 28 ايار 1820 جيشا حديثا وفق الاسلوب ونظام التسليح الاوربي اسماه (عسكري منصوري محمدية) ثم اقدم بعد ايام قلائل على دك ثكنات الانكشارية بالمدفعية واصدر في اليوم التالي أي في 17 حزيران 1826 فرمانا سلطانيا بإلغاء الانكشارية.

كان القضاء على الانكشارية بداية خطة شاملة للإصلاح اعدها السلطان محمود الثاني حيث انطلقت بعد القضاء عليهم عجلة الاصلاح ولم تتوقف عند الاصلاحات العسكرية، بل سارت لتشمل جوانب اخرى، كان في مقدمتها طريقة حكم وادارة الايالات، التي شاء لها محمود الثاني ان تكون طريقة مركزية تقوم فيها العاصمة بحكم ايالاتها بصورة مباشرة، فقام لتنفيذها بالقضاء على الحكم شبه المستقل لبعض تابعيه من وزراء الايالات الذين ينحدرون من اسرة أو عصبية متنفذة ورثت امتيازاتها ونفوذها المحلي، مبتدئا بالعراق منها حكم ممالك بغداد عام 1881 كما سبق ذكر ذلك، فحكم اسرة ال عبد الجليل في الموصل عام 1834 ثم بالقضاء على بعض الامارات الكردية في شمال العراق عام 1836 واتبع محمود الثاني تلك السياسة مع بقية ايالات الدولة، فأنهى حكم الاسرة القرمنلية في طرابلس الغرب عام 1884، وتمكن من انهاء نفوذ كثير من اصحاب المقاطعات والمتنفذين في ايالات الدولة وعاصمتها، وعدد كبير من اولئك الذين كانوا يقفون حائلا امام قوة السلطان وبسط حكمه المباشر على اجزاء الدولة كافة. ولم تقف الاصلاحات الادارية للسلطان محمود الثاني عند اخضاع الايالات للحكم المركزي، بل تجاوزتها إلى قيامه بتدريب واعداد الموظفين، خاصة الاداريين الشبان منهم، وتعليمهم اللغات الاوربية والاساليب الادارية الحديثة كما ان حركة الاصلاح قد شهدت اواخر عهده تقدما ملحوظا عندما شكلت اواخر عام 1837 لجنة دائمة تخطط للإصلاح تخطيطاً شاملا. الا ان ذلك كله لم ينعكس على الادارة الحكومية ومؤسساتها في الايالات الا قليلا، فقد ظلت تلك الادارة في عهده على حالها تقريبا دون تغيير كبير أو تقدم ملمؤس، ولم تنفع لإصلاحها تلك المركزية التي اتبعها السلطان في حكم الايالات لأنها كانت امراً غير عملي عند التطبيق خاصة في الايالات كإيالة بغداد. ومهما يكن من امر حركة الاصلاح في عهد السلطان محمود الثاني، ومدى انعكاسها على ايالات الدولة، فان هناك حقيقة هامة لابد من الاشارة اليها قبل ان ينتهي الحديث عن حركة الاصلاح في عهده وهي ان هذا العهد كان قاعدة صلبة واساسا قويما لما عرف بـــ (التنظيمات) العثمانية، التي بدأت مع اعتلاء خلفه السلطان عبد المجيد لعرش الدولة، واصداره خط شريف كولخانة الاصلاحي عام 1839.

كان خط شريف كولخانة الصادر عام 1839 اول خطوة من خطوات الاصلاح في عهد التنظيمات ووصف بانه اعظم مرسوم اصلاحي على الاطلاق صدر ابان حركة الاصلاح في الدولة العثمانية، وقد قصد بلفظ (التنظيمات) اتجاه حركة الاصلاح إلى اعادة ترتيب وتنظيم القوانين والانظمة الاساسية للدولة على اسس جديدة في جميع الميادين والاتجاهات، والعمل على تحسين نظم الحكم والادارة في عاصمة الدولة وايالاتها في الفترة الممتدة بين صدور خط شريف كولخانة واعلان الدستور العثماني عام 1876. ويبدو ان الباعث على حركة التنظيمات كان

حاجة الدولة إلى اصلاح القوانين المدنية واساليب الحكم وشؤون الادارة، قد ادركت الدولة العثمانية ان الحفاظ على كيانها لا يتوقف على اصلاح الجيش فقط دون اصلاح النظام الاداري واساليب الحكم، فجاء خط شريف كولخانة ليكون اللبنة الاولى في صرح التنظيمات وليلبي في الوقت نفسه تلك الحاجة. على ان بعض الباحثين يرون ان للنزاع بين الدولة العثمانية وتابعها محمد علي باشا مصر خلال السنوات 1899–1841 اثرا في اصدار خط شريف كولخانة الاصلاحي، كما ان الدولة ارادت ان تجذب بريطانيا والدول الاوربية إلى صفها في تلك الازمة، بإظهار عزمها على اصلاح بنيانها الداخلي واخذها بمبدأ المساواة بين مواطنيها على اختلاف اديانهم.

ويلاحظ ان حركة الاصلاح في عهد التنظيمات قد تميزت عما كانت عليه قبل ذلك العهد بأمور عدة اهمها:

1. قيادة المصلحين من رجال الدولة لها بعد ان كان يتبناها سلاطين الدولة منذ ظهور امر الاصلاح إلى وفاة السلطان محمود الثاني وكان ابرز اولئك المصلحين مصطفى رشيد باشا وعلي باشا وفؤاد باشا ومدحت باشا.
2. تعاظم التأثيرات الغربية في عملية الاصلاح، حيث كانت الغالبية العظمى من القوانين والانظمة التي صدرت في عهد التنظيمات تستلهم من القوانين والانظمة الاوربية مع التوفيق بينها وبين نصوص الشريعة الاسلامية في بعض الاحيان.
3. تبني انظمة وقوانين عهد التنظيمات لنظام الحكم والادارة المركزية، والمغالاةفي تطبيقها، وقد ادت تلك المركزية الادارية الشديدة إلى ظهور الارتباكوالفوضى في حكم الايالات واضعفت من السيطرة الفعلية للدولة عليها.

صدر خط شريف كولخانة في9 تشرين الثاني 1839 في بداية عهد السلطان عبدالمجيد كفرمان سلطاني قرئ في بهو (الكولخانة) في قصر طوب قابو بحضور كبار رجال الدولة وعلماء الدين وسفراء الدول الاجنبية ورؤساء الاقليات الدينية وتضمن اعلان السلطان عن رغبته في اجراء الاصلاحات، لأنه قد رأى من الضروري اهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها ادارة الولايات العثمانية وكان أهم الاصلاحات التي وعد المرسوم بإجرائها هي:

1. العمل على حفظ ارواح واعراض واموال مواطني الدولة، وصيانتها ضدأي اعتداء، وذلك من خلال اصلاح النظام الاداري والقضائي حيث لم يجز القانون تنفيذ احكام الاعدام قبل اجراء محاكمة علنية عادلة بمقتضى القوانين كما منع مصادرة اموال المحكوم عليهم وحرم ورثتهم منها.
2. تنظيم عملية جباية الضرائب وابطال نظام الالتزام في جبايتها.
3. تنظيم الخدمة على اسس سليمة من حيث اعداد المجندين، وتحديد مدة
4. العمل بمبدأ المساواة في معاملة مواطني الدولة، وعدم التفريق بينهم بسبب معتقداتهم الدينية.
5. تحسين احوال موظفي الدولة وذلك بزيادة رواتبهم وصرف رواتب ثابتة للذين لم تخصص لهم رواتب، لغرض القضاء على الرشوة.
6. وعد المرسوم بتشريع القوانين لإخراج الاصلاحات التي عزم على اجرائها إلى حيز التنفيذ وزيادة اعضاء (مجلس الاحكام العدلية) للقيام بتلك المهمة بالتعاون مع الوكلاء (الوزراء) ورجال الدولة الاخرين وقد تعهد السلطان بتنفيذ القوانين التي ستشرع بعد عرضها عليه مباشرة.
7. ولإثبات جدية السلطان وعزمه الاكيد على تنفيذ الاصلاحات التي وعد بها اوضح ان هذا المرسوم سيبلغ إلى اهالي الاستانة، ولجميع رعايا الدولة في مختلف اجزائها، ولسفراء الدول الاجنبية في عاصمة الدولة ليكونوا شهودا على دوام هذه الاصلاحات.

كان خط شريف كولخانة قد وضع اللبنة الاولى في الصرح "العلماني" الرسمي للدولة حينما قرر معاملة المسلمين وغير المسلمين بمساواة تامة، فكان ذلك كافيا ليوصف خط شريف كولخانة بـــ "المرسوم التغريبي" الذي ادى فيما بعد إلى الاخذ بالقوانين والنظم الغربية، الفرنسية منها بصورة خاصة.